

العروة الوثقى

(248) الإمامة للآخر صحت صلاتهما (792) ، أما لو علم أن نية كل منهما الأتمام بالآخر استأنف كل منهما الصلاة إذا كانت مخالفة لصلاة المنفرد (793) ، ولو شك فيما أضمره فالأحوط الاستئناف وإن كان الأقوى الصحة إذا كان الشك بعد الفراغ أو قبله مع نية الإنفراد بعد الشك. [1881] مسألة 14 : الأقوى والأحوط عدم نقل نيته من إمام إلى إمام آخر اختياراً وإن كان الآخر أفضل وأرجح ، نعم لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاة من موت أو جنون أو إغماء أو صدور حدث بل ولو لتذكر حدث سابق جاز للمأمومين تقديم إمام آخر (794) وإتمام الصلاة معه ، بل الأقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من إتمامها مختاراً كما لو صار فرضه الجلوس ، حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما يأتي من عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد. [1882] مسألة 15 : لا يجوز للمنفرد العدول إلى الأتمام في الأثناء. [1883] مسألة 16 : يجوز العدول من الأتمام إلى الإنفراد ولو اختياراً في جميع أحوال الصلاة على الأقوى (795) وإن كان ذلك من نيته في أول الصلاة ، _____

(792) (صحت صلاتهما) : ولكن إذا كان أحدهما قد شك في عدد الركعات أو الأفعال فرجع إلى حفظ الآخر واخل بما هو وظيفة المنفرد مما يضر الإخلال به - ولو عن عذر - بصحة الصلاة فالأظهر بطلان صلاته. (793) (إذا كانت مخالفة لصلاة المنفرد) : بما يوجب البطلان مطلقاً - ولو كان عن عذر - لا بمجرد ترك القراءة أو زيادة سجدة واحدة متباعدة بتخيل صحة الائتمام. (794) (تقديم إمام آخر) : منهم لا مطلقاً على الأحوط الأولى. (795) (في جميع أحوال الصلاة على الأقوى) : انعقاد الصلاة جماعة مع الإنفراد في الأثناء لا لعذر محل أشكال مطلقاً ولكنه لا يضر بصحتها إلا مع الإخلال بوظيفة المنفرد فإن الأحوط حينئذٍ إعادة الصلاة نعم إذا أخل بما يغتفر الإخلال به عن عذر فلا حاجة إلى الإعادة وهذا كما إذا بدا له العدول بعد فوات محل القراءة أو بعد زيادة سجدة واحدة للمتابعة مثلاً .